وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
والتعاون الدولي
Ministry of Planning, Economic Development & International Cooperation

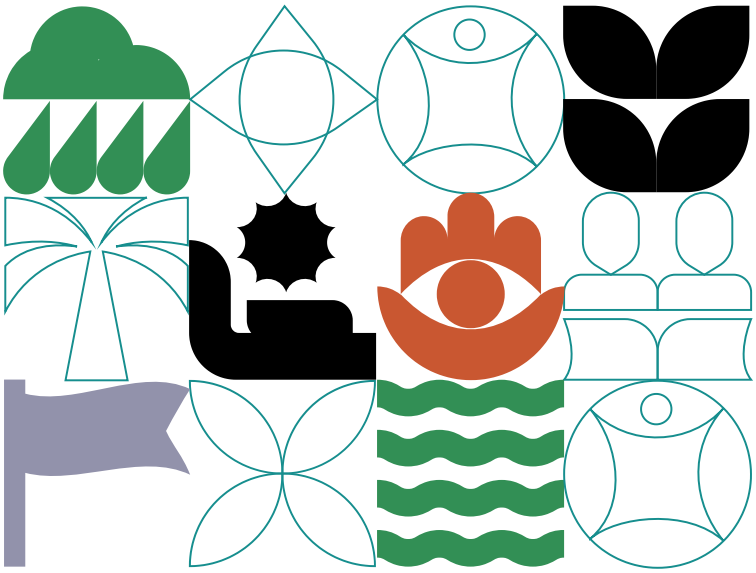

النشرة ربع السنوية للناتج المحلي الإجمالي للربع الرابع والعام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥:

تحليل معدلات النمو والاستثمار والأداء القطاعي

مُعدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي لجمهورية مصر العربية
خلال الرُبع الرابع والعام المالي ٢٠٢٥/٢٤

- أعلنت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصاديّة والتعاون الدولي عن ارتفاع مُعدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي لمصر خلال الرُبع الرابع من العام المالي ٢٠٢٥/٢٤، حيث سجّل نسبة ٥٪، مُقارنة بمُعدّل نمو بلغ ٢,٤٪ في الرُبع المُناظِر من العام المالي السابق، وبذلك يصِل مُعدّل نمو العام المالي ٢٠٢٥/٢٤ إلى ٤,٤٪ وهو أعلى من التوقعات الأولية. وجاء هذا النمو على الرغم من التحديّات الإقليميّة والعالميّة التي شهِدها هذا العام، إلا أن الاقتصاد المصري أظهر أداءً قويًا نتيجة للسعي الدائم لتطبيق السياسات الداعمة لاستقرار الاقتصاد الكلّي وحوكمة الإنفاق الاستثماري العام وتحفيز زيادة مُساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد.
- جاء النمو خلال الرُبع الرابع والعام المالي ٢٠٢٥/٢٤ نتيجة للنمو المُرتفع الذي شهِده عدد من القطاعات الرئيسة، أهمّها قطاع السياحة، قطاع الصناعات التحويليّة غير البترولية، وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- وفي هذا السياق، حقّقت أنشطة السياحة، الصناعة التحويليّة غير البترولية، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مُعدّل نمو ١٩,٣١٪، ١٨,٨١٪، ١٤,٦٤٪ على التوالي خلال الرُبع الرابع. وعلى مُستوى العام المالي، حقّقت هذه الأنشطة مُعدّلات نمو ١٧,٢٦٪، ١٤,٦٨٪، ١٣,٧٦٪ على التوالي. كما شهِدت قطاعات أخرى انتعاشًا كبيرًا، بما في ذلك الوساطة الماليّة، والتأمين، والكهرباء، والتشييد والبناء، مما عزّز النمو الذي شهِده هذا الرُبع.
- وبالنسبة لنشاط الصناعة التحويليّة غير البترولية الذي يُعد أحد القطاعات الرئيسة للتحوّل الهيكلي في الاقتصاد المصري نحو القطاعات القابلة للتبادل التجاري والتصدير، فقد استمر في الانتعاش خلال الرُبع الرابع من العام المالي ٢٠٢٥/٢٤؛ حيث سجّل مُعدّل نمو بلغ ١٨,٨١٪. وقد تجاوز النشاط مرحلة الانكماش التي شهِدها في العام المالي السابق الذي سجّل فيها النشاط الصناعي تراجُعًا بلغ نحو ٥,٢٢٪، ليُسجّل خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٤ مُعدّل نمو مُوجب بلغ ١٤,٦٨٪. وجاء هذا التحوّل في القطاع نتيجة للتسهيلات التي شهِدها خلال العام من تيسير لإجراءات الإفراج الجمركي عن السلع الصناعيّة بالإضافة إلى زيادة الاستثمارات في القطاع الصناعي. علاوة على ذلك، يُعد قطاع الصناعة التحويليّة غير البترولية هو الأعلى مُساهمة في نمو الناتج خلال هذا العام.
- أما نشاط السياحة، فهو النشاط الأعلى نموًا خلال الرُبع الرابع والعام المالي ٢٠٢٥/٢٤، حيث ضخّت مصر استثمارات كبيرة في البنية التحتيّة السياحيّة، بالإضافة إلى توسيع الطاقة الفندقيّة من أجل جذب السياح، لذا استطاعت مصر خلال العام جذب أكثر من ١٧ مليون سائح خلال العام.

- وتجدر الإشارة إلى أن هذا الأداء الإيجابي يعكس نموذج اقتصادي يرتكز على القطاعات الأعلى انتاجية والأكثر قدرة على النفاذ للأسواق التصديرية tradables، مستفيدة في ذلك مما تم إنجازه من بنية تحتية متطورة، وفق ما تم توضيحه تفصيلا في «السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية: السياسات الداعمة للنمو والتشغيل».[1]
- على صعيد آخر، استمرت بعض الأنشطة الاقتصاديّة في التراجُع خلال الرُبع الرابع والعام المالي ٢٠٢٥/٢٤؛ حيث شهِد نشاط قناة السويس تراجُعًا بنسبة ٥,٥٪ خلال الرُبع، و٥٢٪ خلال العام المالي مُتأثّرا بالتوتّرات الجيوسياسيّة في المنطقة، والتي انعكست سلبًا على حركة التجارة البحريّة وأدّت إلى انخفاض ملموس في أعداد السُفُن العابرة وحمولاتها. وقد أسهم ذلك في تقليص الإيرادات، رغم الجهود المبذولة من جانب هيئة القناة لتخفيف حِدّة التأثير من خلال حزم تحفيزيّة وتخفيضات على رسوم العبور.
- بالإضافة إلى ذلك، استمر تراجُع نشاط الاستخراجات خلال الرُبع والعام المالي، حيث انكمش بنسبة ٩٪ خلال العام المالي، وإن كانت وتيرة الانكماش بدأت في التراجُع خلال الرُبع الرابع حيث تم استئناف بعض أعمال التنمية للحقول خلال الرُبع لذا بلغت نسبة الانكماش ٧,٤٪.
- شهدت الاستثمارات المنفذة تحولًا في هيكلها خلال العام؛ حيث تراجع الاستثمار العام إلى ٤٣,٣٪ من الإجمالي مقابل توسع الاستثمار الخاص ليصل إلى ٤٧,٥٪ وهو أعلى مستوى له في الخمس سنوات الأخيرة، بما يعكس توجه الدولة نحو ترشيد الاستثمارات العامة وتعزيز دور القطاع الخاص في قيادة النمو المستدام.
- في التجارة الخارجية، ارتفعت الصادرات بالأسعار الثابتة إلى ١,٧ تريليون جنيه (نمو ٢٣,٧٪)، بينما قفزت الواردات بوتيرة أسرع إلى ٢,٣ تريليون جنيه (نمو ٢٩,٢٪).
- أظهر هيكل الصادرات في الربع الرابع للعام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ أن السلع تامة الصنع قادت نمو الصادرات محققة نموًا قدره ١٢,٨٪ بدعم من الأدوية، الملابس الجاهزة، والمنتجات المعدنية. كما ارتفعت صادرات الوقود بمعدل نمو ٢٩,٤٪ بفضل قفزة في منتجات البترول (٤٦,٥٪)، بينما تراجعت صادرات السلع نصف المصنعة (-٨,٨٪) والقطن الخام (-٢٥,٥٪).
- على جانب الواردات في الربع الرابع للعام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤، نمت السلع الوسيطة بشكل كبير مسجلة معدل نمو ٥٥,٣٪ مدفوعة بارتفاع واردات أجزاء السيارات (٣٩,٤٪) والنحاس (١٤,٥٪). كما سجلت واردات الوقود ارتفاعًا بلغ (٢٧٪) بسبب الارتفاع في واردات منتجات البترول الخام (١٥٨٪)، وواردات الغاز الطبيعي (٧٥,٥٪). وفي المقابل، انخفضت واردات المواد الخام (-٢١٪) بقيادة تراجع واردات القمح (-٤٦,٩٪)، وكذلك تراجعت السلع الاستثمارية بمعدل (-٨,٣٪) نتيجة انخفاض واردات المحركات والمولدات (-٢٧,٤٪).

[1] للاطلاع على السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية يمكن زيارة الرابط التالي : https://mped.gov.eg/NationalNarrative

ارتفع مُعدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ٥٪ خلال الرُبع الرابع من العام المالي ٢٠٢٥/٢٤، مُقارنة بمُعدّل نمو ٢,٤٪ في الرُبع المُناظِر للعام المالي ٢٠٢٤/٢٣. وبذلك يصِل مُعدّل نمو العام ٢٠٢٥/٢٤ إلى ٤,٤٪ وهو أعلى من النمو المُستهدف البالغ ٤,٢٪.

وجاء هذا النمو على الرغم من التحديّات الإقليميّة والعالميّة التي شهِدها هذا العام، حيث أظهر الاقتصاد المصري أداءً قويًا نتيجة الاستمرار في تنفيذ البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكليّة بمحاوره الثلاثة التي تشمل؛ تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي، وزيادة القُدرة التنافسيّة وتحسين بيئة الأعمال لزيادة مُشاركة القطاع الخاص، ودعم الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، إلى جانب دفع الاقتصاد المصري نحو القطاعات القابلة للتبادُل التجاري والتصدير لتعزيز القُدرات الإنتاجيّة.

شكل 1: مُعدّلات النمو ربع السنوية للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

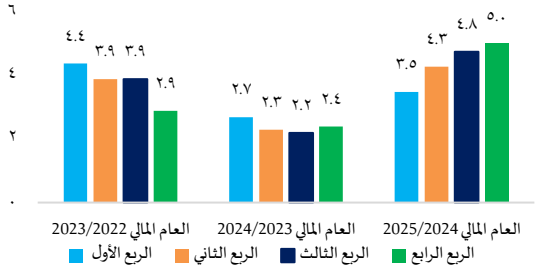

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصاديّة والتعاون الدولي

وقد ظهر النمو في عديد من الأنشطة الاقتصاديّة أبرزها الصناعة التحويليّة غير البترولية والسياحة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والوساطة الماليّة والتأمين.

مُعدّل النمو القطاعي في العام المالي ٢٠٢٥/٢٤

شهِد العام المالي ٢٠٢٥/٢٤ أداءً قويًا على مُستوى الأنشطة الاقتصاديّة مُقارنة بالعام المالي السابق له. فقد حقّقت عديد من الأنشطة الاقتصاديّة مُعدّلات نمو مُرتفعة، نتيجة لما تم اتخاذه من سياسات تدعم استقرار الاقتصاد الكلي (شكل ٢).

شكل 2: مُعدّلات نمو الأنشطة الاقتصاديّة خلال العام المالي 2024/23 و2025/24

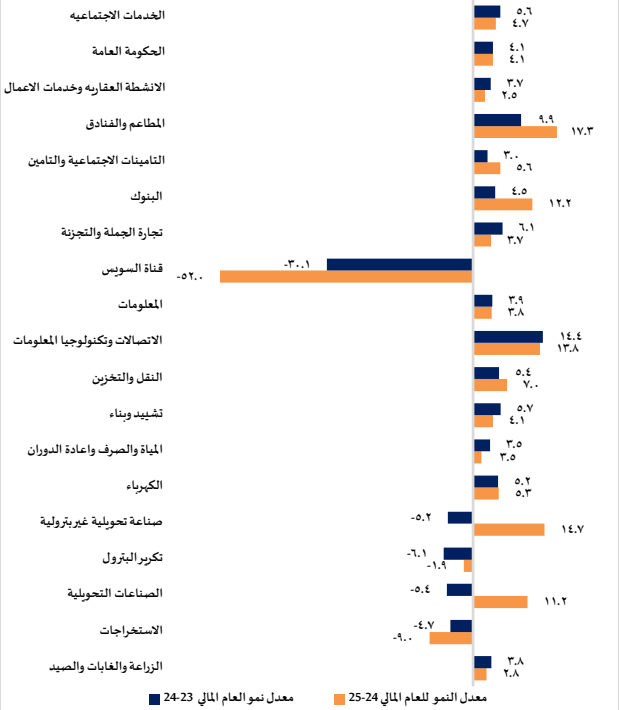

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصاديّة والتعاون الدولي.

وقد تحوّل نشاط الصناعة التحويليّة غير البترولية من الانكماش في العام المالي ٢٠٢٤/٢٣ بنسبة ٥,٢٪ إلى النمو في العام المالي ٢٠٢٥/٢٤ بنسبة ١٤,٧٪. ونتيجة لذلك بلغت مُساهمة الصناعة التحويليّة غير البترولية في الناتج ١٢,٦٪ خلال هذا العام. كما أنه يُعد القطاع الأعلى

مُساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث ساهم بنحو ١,٧ نقطة مئوية من إجمالي نمو ٤,٤٪. (شكل ٣).

نتيجة لعديدٍ من المُبادرات التي قدّمتها الدولة من أجل النهوض بالقطاع الصناعي، مثل مُبادرة دعم القطاعات الصناعيّة ذات الأولويّة لتمويل خطوط الإنتاج وشراء الآلات والمُعدّات من خلال تقديم قروض دعم، بالإضافة إلى مُبادرة دعم المشروعات الصغيرة والمُتوسطة، وغيرها من المُبادرات للقطاع.

شكل 3: نسبة المساهمة لنمو الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي 2025/2024

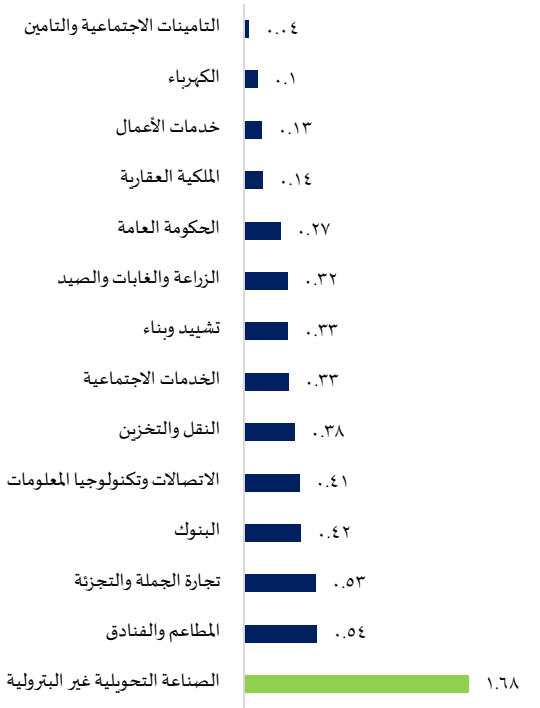

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصاديّة والتعاون الدولي.

وفي سياق أخر، يُعد نشاط السياحة (**المطاعم والفنادق**) هو الأعلى نموًا خلال العام المالي حيث سجّل ١٧,٣٪، في وقت ضخّت فيه مصر استثمارات كبيرة في البنية التحتيّة السياحيّة، بالإضافة إلى توسيع الطاقة الفندقيّة مما ساهم في جذب أكثر من ١٧ مليون سائح خلال العام.

وقد شهدت أيضًا المواقع الأثرية تطويرًا كبيرًا، حيث تم تشغيل ماكينات الخدمة الذاتية لشراء تذاكر زيارة منطقة سقارة الأثرية، وهي خطوة تهدف إلى تقليل الازدحام وتحسين كفاءة الخدمات.

علاوة على ما سبق، ارتفع عدد السائحين إلى ١٧,٤ مليون سائح خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٤، مُقارنة بـ ١٥ مليون سائح في العام المالي السابق. وقد ارتفع عدد الليالي السياحيّة إلى ١٧٩ مليون ليلة مُقارنة بـ ١٥٤ مليون ليلة في العام المالي السابق (شكل ٤).

شكل4. عدد الليالي السياحيّة

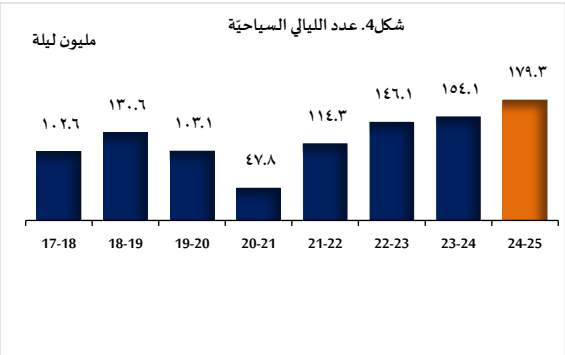

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

ومن أهم الأنشطة التي حقّقت نموًا مُرتفعًا خلال العام المالي؛ نشاط **الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات** الذي سجّل نموًا بلغ ١٣,٨٪ خلال عام ٢٠٢٥/٢٤، مدعومًا باستراتيجيّة مصر الرقميّة ٢٠٢٢-٢٠٢٦، وإطلاق شبكات الجيل الخامس، وريادة مصر في قطاع التعهيد؛ فقد تزايد عدد شركات التعهيد بنسبة ١٨٠٪ لتصِل إلى ١٨٦ شركة، وذلك في إطار استراتيجيّة "مصر الرقميّة لتنمية صناعة التعهيد"، كما تم منح التراخيص لأول مرّة لمراكز الاتصال وتنظيم هذا القطاع الحيوي.

وبهدف تحسين البنية التحتيّة الرقميّة، أطلقت مصر في مايو ٢٠٢٥ الاستراتيجيّة الوطنيّة للانتقال إلى استخدام

الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت (IPv٦) وتُمثّل هذه الاستراتيجيّة خارطة طريق شاملة تهدِف إلى تمكين البنية التحتيّة الرقميّة في مصر من مُواكبة التطوّرات التكنولوجيّة العالميّة، وضمان استدامة خدمات الإنترنت، واستيعاب التوسّع المُتسارع في تطبيقات الجيل الخامس وإنترنت الأشياء. وتستهدف الاستراتيجيّة تحقيق جاهزية كاملة للبنية التحتيّة الحكوميّة والخاصة لدعم بروتوكول IPv٦ خلال السنوات المُقبلة.

وقد حقّق نشاط **النقل** نموًا ملحوظًا خلال العام المالي بلغ ٧٪، فقد ارتفعت الحمولة عبر السكك الحديديّة بنسبة ٣٨,٣٪، كما تزايدت الحمولة عن طريق البحر بنسبة ٨,٢٪، أما عدد الركّاب عبر مترو الأنفاق فقد زاد بنسبة ٣,٤٪.

وقد جاء هذا النمو الذي شهِده قطاع النقل خلال العام نتيجة للسعي المُستمر للنهوض بالقطاع من خلال مشروعات إنشاء وتطوير خطوط السكك الحديديّة، وتحسين البنية التحتيّة عبر تطوير المزلقانات وإنشاء وازدواج الخطوط. كما تم خلال العام افتتاح محطّات جديدة، مثل محطّة بشتيل بمُحافظة الجيزة، بطاقة استيعابيّة يوميّة تصِل إلى نحو ٢٥٠ ألف راكب، بما يُخفّف الضغط على محطة رمسيس.

كما حقّق نشاط **التشييد والبناء** نموًا مُوجبًا خلال عام ٢٠٢٥/٢٤ بلغ ٤,١.. وفيما يتعلّق بمواد البناء؛ شهِدت مبيعات الأسمنت ارتفاعًا بنسبة ١٠,٧٪خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٤ لتصِل إلى ٤٤,٨ مليون طن مُقارنة بـ ٤٠,٥ مليون طن خلال العام المالي السابق.

وارتفعت أيضًا مبيعات الحديد بنسبة ١,٦٪ إلى ٦,٩ مليون طن خلال عام ٢٠٢٥/٢٤ مُقارنة ٦,٨ مليون طن خلال عام ٢٠٢٤/٢٣.

وقد حقّق نشاط **الكهرباء** نموًا مُوجبًا خلال عام ٢٠٢٥/٢٤ بلغ ٥,٣٪، وقد جاء هذا النمو نتيجة زيادة استخدامات الكهرباء في مُختلف القطاعات إلى نحو ١٨٦,٨ جيجا وات/ساعة خلال العام مُقارنة بـ ١٧٧,٢ جيجا وات/ساعة في العام السابق.

وفي هذا الصدد، ارتفعت استخدامات القطاع المنزلي من ٦٦,٥ إلى ٧٢ جيجا وات/س، بمُعدّل نمو ٨,٣%. وارتفعت استخدامات القطاع الصناعي من ٤٨,٣ إلى ٥٠,٣ جيجا وات/س، بمُعدّل نمو ٤٪. بالإضافة إلى ذلك، تزايدت استخدامات القطاع التجاري من ٩,٨ إلى ١١,٣جيجا وات/س، بمُعدّل نمو ١٥,٦٪. وبالنسبة للجهات الأخرى، فقد ارتفعت الاستخدامات من ٥٢,٦ إلى ٥٣,٢ جيجا وات/س، بمُعدّل نمو ١٪. (شكل ٥).

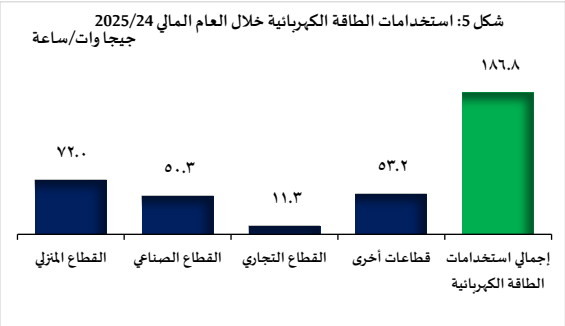

المصدر: الشركة القابضة لكهرباء مصر.

وبالإضافة إلى ما سبق، سجّلت أنشطة الوساطة الماليّة، والتأمين، والخدمات الاجتماعيّة، والحكومة العامة، وتجارة الجملة والتجزئة مُعدّلات نمو مُوجبة بلغت ١٢,٢٪، ٥,٦٪، ٤,٧٪، ٤,١٪، ٣,٧٪ على التوالي.

ومن ناحية أخرى، حقّقت أنشطة أخرى مُعدّلات نمو سالبة خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٤، وعلى رأس هذه الأنشطة نشاط قناة السويس الذي ساهم بشكل سلبي في نمو الناتج؛ حيث ساهم بـ -٠,٦٣ نقطة مئوية. وفي هذا السياق، انكمش النشاط بنسبة ٥٢٪، مُتأثّرا بالتوتّرات الجيوسياسيّة في المنطقة، والتي انعكست سلبًا على حركة التجارة البحريّة وأدّت إلى انخفاض ملموس في أعداد السُفُن العابرة وحمولاتها. وقد أسهم ذلك في تقليص الإيرادات، رغم الجهود المبذولة من جانب هيئة القناة لتخفيف حِدّة التأثير من خلال حزم تحفيزيّة وتخفيضات على رسوم العبور.

علاوة ما سبق، تراجعت إيرادات القناة بنسبة ٤٧,٧٪ إلى نحو ٣,٨ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٥/٢٤ مُقارنة بحوالي ٧,٢ مليار دولار في العام المالي السابق .

وبالنسبة لحمولة السُفُن المارة عبر القناة، فقد تراجعت خلال العام بنسبة ٥٥٪ حيث وصلت إلى ٠,٤٨ مليار طن مُقارنة بحوالي ١,١ مليار طن في العام المالي السابق.

وكذلك استمر ناتج قطاع **الاستخراجات** في التناقُص حيث انكمش للعام الثالث على التوالي بنحو ٩٪ نتيجة لانكماش نشاطي البترول والغاز الطبيعي خلال عام ٢٠٢٥/٢٤، فقد تراجع نشاط البترول بنسبة ٧,٥٪، كما انكمش نشاط الغاز الطبيعي بنسبة ١٩,١٪. حيث تراجع الإنتاج المحلي من الزيت الخام والمُتكثّفات والبوتاجاز إلى ٢٦,٨ مليون طن خلال عام ٢٠٢٥/٢٤ مُقارنة بـ ٢٩ مليون طن، خلال عام ٢٠٢٤/٢٣. وقد تراجع أيضًا الإنتاج المحلّي من الغاز الطبيعي إلى حوالي ٣٣,٤ مليون طن خلال العام مُقارنة بـ ٤١,٣ مليون طن خلال العام السابق. كما تجدر الإشارة إلى، أن وتيرة الانكماش بدأت في الانحسار خلال الرُبع الرابع مع تسوية جزئية لمستحقات شركات البترول، وتكثيف أعمال التنمية التي جرى تنفيذها في حقول الغاز الطبيعي بالبحر المُتوسط وخليج السويس وغيرها من مكامن الغاز المصريّة.

مُعدّل النمو القطاعي في الرُبع الرابع للعام المالي ٢٠٢٥/٢٤

في إطار السياسات الداعمة للاستقرار الكلّي التي اتخذتها الحكومة المصريّة، شهِدت عِدّة قطاعات اقتصاديّة تحسّنا في الأداء الاقتصادي (شكل ٦).

شكل 6: مُعدّلات نمو الأنشطة الاقتصاديّة خلال الرُبع الرابع من العام المالي 2024/23 و2025/24

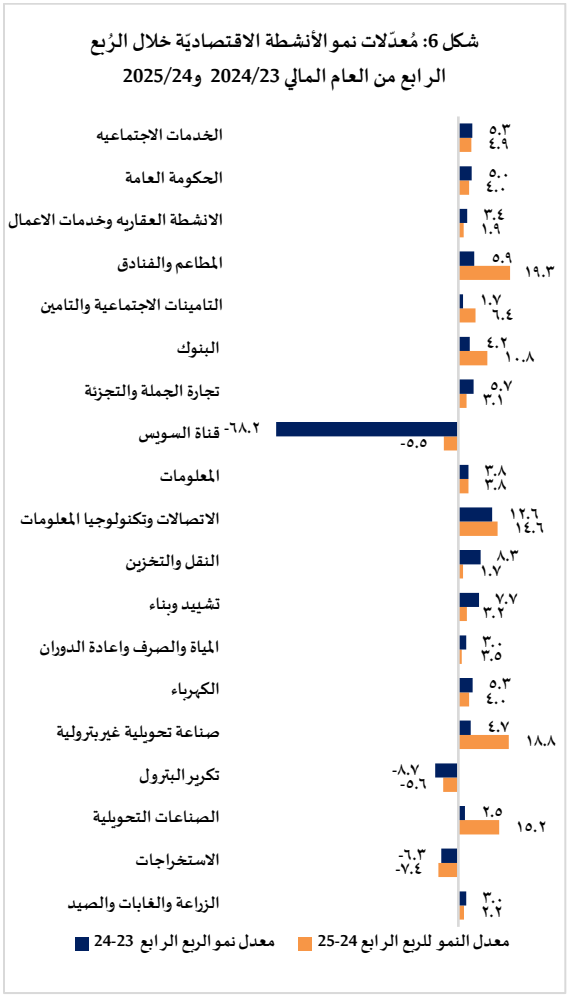

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصاديّة والتعاون الدولي.

شهِد الرُبع الرابع من العام المالي ٢٠٢٥/٢٤ استمرار نشاط الصناعة التحويليّة غير البترولية في الانتعاش مُحقّقا مُعدّل نمو بلغ ١٨,٨٪ مُقارنة بالفترة ذاتها من العام المالي السابق. ويتزامن هذا النمو الملحوظ في الرُبع الرابع مع حِرص الدولة على تقديم عديد من التسهيلات للقطاع الصناعي وتكثيف الاستثمارات فيه باعتباره أحد القطاعات الرئيسة للتحوّل الهيكلي في الاقتصاد المصري نحو القطاعات القابلة للتبادل التجاري والتصدير. ونتيجة لذلك، قد تم توجيه استثمارات قدرُها نحو ٢٥٢,٨ مليار جنيه لقطاع الصناعة التحويليّة في خطة العام المالي القادم ٢٠٢٥/٢٠٢٦. ويُعد نشاط الصناعة التحويليّة غير البترولية هو الأكثر مُساهمة في نمو الناتج خلال الرُبع حيث بلغت مُساهمته نحو ٢,١ نقطة مئوية، ضمن إجمالي نمو بلغ ٥٪. (شكل ٧ و٨).

شكل 7: نسبة المساهمة لنمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الرابع للعام المالي 2025/2024

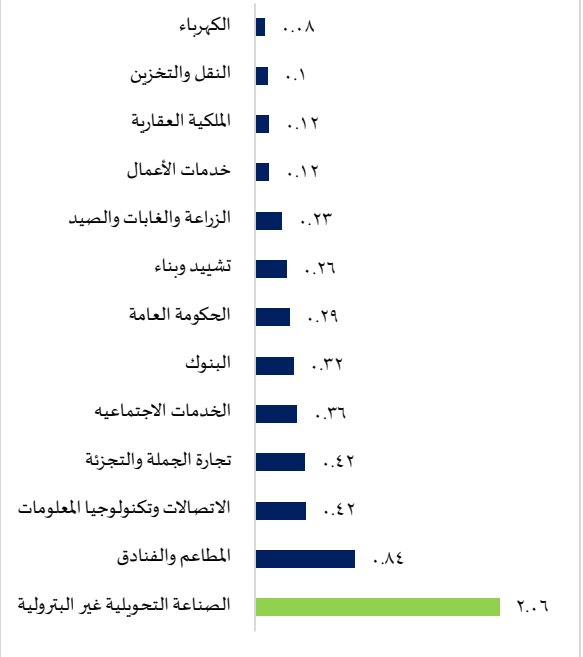

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصاديّة والتعاون الدولي.

شكل 8: نسبة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية غير البترولية في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي - نقطة مئوية

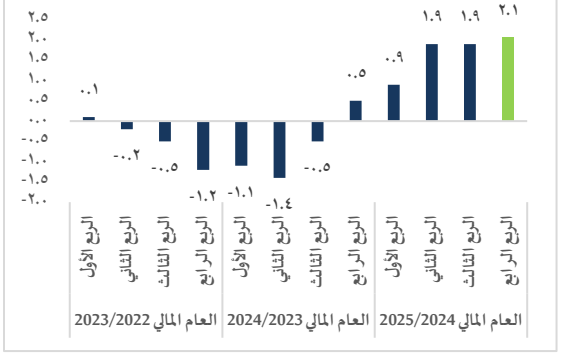

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصاديّة والتعاون الدولي

وقد جاء نمو نشاط الصناعة نتيجة لزيادة الإنتاج الصناعي الذي ظهر واضحًا في نمو مُؤشّر الرقم القياسي للصناعة التحويليّة غير البترولية، حيث بلغ ١٨,٨% في المُتوسط خلال الرُبع الرابع من عام ٢٠٢٥/٢٤ (شكل ٩)؛ حيث حقّقت صناعات المركبات ذات المُحرّكات، وصناعة المُستحضرات الصيدلانيّة والكيميائيّة والدوائيّة، وصناعة الحاسبات والمُنتجات الإلكترونيّة، وصناعة الملابس الجاهزة مُعدّلات نمو ١٢٦٪، ٥٢٪، ٤٧٪، ٤١٪ على التوالي.

شكل 9: مُعدّل نمو الرقم القياسي للإنتاج الصناعي

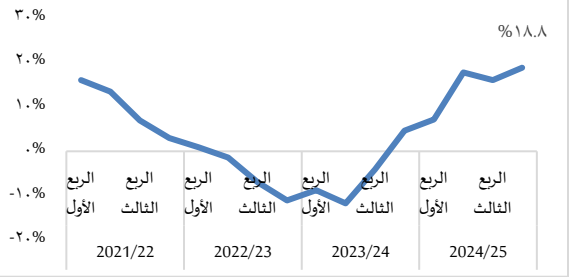

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.

علاوة على ما سبق، نمت الصادرات تامة الصنع (التي ساهمت بنسبة ٥٤,٥٪ من إجمالي الصادرات السلعيّة) بنسبة ١٢,٨٪؛ حيث شهِدت صادرت العجائن

والمحضّرات الغذائيّة المُتنوّعة، والملابس الجاهزة، الأدوية، والأقمشة القطنيّة ومُستحضرات العطور والتجميل، نموًا بلغ ٣١,١٪، ٢٩,٢٪، ٢٤,٣٪، ٣,٤٪، ٥٢,٧٪ على التوالي. وقد أدّت هذه التطوّرات الإيجابيّة إلى بلوغ مُساهمة القطاع في الناتج ١٢,٤٪ خلال الرُبع الرابع من العام ٢٠٢٥/٢٤.

وقد حقّقت عدّة أنشطة اقتصاديّة أخرى مُعدّلات نمو مُوجبة خلال الرُبع الرابع من العام المالي ٢٠٢٥/٢٤، وفي هذا الإطار، سجّل نشاط **السياحة (المطاعم والفنادق)** نموًا بلغ ١٩,٣٪، حيث ارتفع عدد السائحين إلى ٤,٧ مليون سائح خلال الرُبع الرابع من العام المالي الحالي، مُقارنة بـ٣,٨ مليون سائح في الرُبع المُقابل من العام المالي السابق. وقد ارتفع عدد الليالي السياحيّة إلى ٤٤,٩ مليون ليلة مُقارنة بنحو ٣٧,٧ مليون ليلة في الرُبع المُناظِر من العام المالي السابق (شكل ١٠).

وقد جاء هذا النمو في ظل السعي الدائم إلى التوسّع في الطاقة الاستيعابيّة للفنادق، وتحسين جوّدة الخدمات، وتبنّي أساليب تشغيل وتسويق مُبتكرة، لذلك سجّل القطاع مُعدّلات نمو بارزة في أعداد الزوار والإيرادات.

شكل 10 عدد الليالي السياحيّة

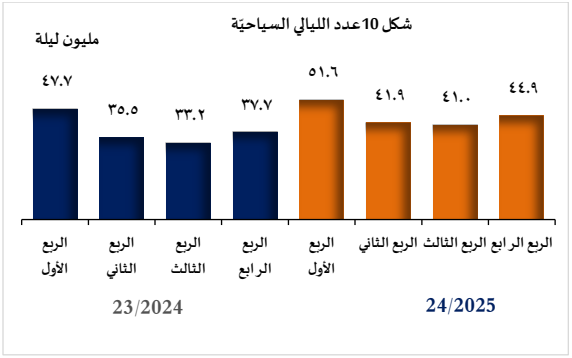

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

حقّق نشاط **الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات** نموًا بنسبة ١٤,٦٪ خلال الرُبع الرابع من العام المالي ٢٠٢٥/٢٤، في ظل التوسّع في الاستثمارات في البنية التحتيّة الرقميّة، مثل توسيع شبكات 5G وزيادة مراكز التعهيد؛ حيث تم توقيع ٢٩ اتفاقيّة مع شركات عالميّة للتعهيد خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٥ وهو ما يُدعّم الصادرات الرقميّة بشكل كبير، كما سيُوفّر الآلاف من فُرص العمل.

وقد حقّق نشاط **التأمين** نموًا ملحوظًا خلال الرُبع بلغ ٦,٤٪، مدفوعًا بارتفاع إجمالي الأقساط المُحصّلة لتأمينات المُمتلكات والحياة لتُسجّل نحو ٢٦,٥ مليار جنيه، مُقارنة بنحو ٢١,٦ مليار جنيه في الرُبع المُناظِر من العام السابق، بمُعدّل نمو ٢٢,٣٪ بحيث يستحوذ التأمين التجاري على نحو ٨٦,٥٪ من قيمة الأقساط في حين يستحوذ التأمين التكافُلي على ١٣,٥٪. كما بلغت قيمة الاستثمارات الجديدة لصناديق التأمين الخاصة نحو ٧,٤ مليار جنيه خلال الرُبع الرابع بمُعدّل نمو بلغ نحو ١٢,١٪ مُقارنة بالرُبع المُناظِر من العام السابق.

كما حقّق نشاط **التشييد والبناء** نموًا بلغ نحو ٣,٢٪. وفيما يتعلّق بمواد البناء؛ فقد شهدت مبيعات الأسمنت ارتفاعًا بنسبة ١٨,٦٪ لتصِل إلى ١٠,٥ مليون طن خلال هذا الرُبع مُقارنة بنحو ٨,٩ مليون طن خلال الرُبع المُقابل من العام المالي السابق. وارتفعت أيضًا مبيعات الحديد بنسبة ١,٦٪ إلى ١,٥٣ مليون طن خلال الرُبع الرابع من العام المالي ٢٠٢٥/٢٤ مُقارنة بـ ١,٥١ مليون طن خلال الرُبع المُناظِر من العام المالي السابق.

وقد حقّق نشاط **الكهرباء** مُعدّل نمو بلغ ٤٪، نتيجة زيادة استخدامات الكهرباء إلى ٤٥,٩ جيجا وات/ساعة خلال

الرُبع الرابع مُقارنة بـ ٤٠,٠٤ جيجا وات/ساعة في الرُبع المُقابل من العام المالي السابق.

وفي هذا الصدد، ارتفعت استخدامات القطاع المنزلي من ١٦,٥ إلى ١٧,٥ جيجا وات/س، بمُعدّل نمو ٦٪. وارتفعت استخدامات القطاع الصناعي من ١١,٨ إلى ١٢,٣ جيجا وات/س، بمُعدّل نمو ٥٪. بالإضافة إلى ذلك، تزايدت استخدامات القطاع التجاري من ٢,٤ إلى ٢,٨ جيجا وات/س، بمُعدّل نمو ١٨,٦٪. وبالنسبة للجهات الأخرى، فقد انخفضت الاستخدامات من ١٣,٤ إلى ١٣,٢ جيجا وات/س، بمُعدّل انكماش ١,٥٪، (شكل ١١).

شكل 11: استخدامات الطاقة الكهربائية خلال الرُبع الرابع 2025/24

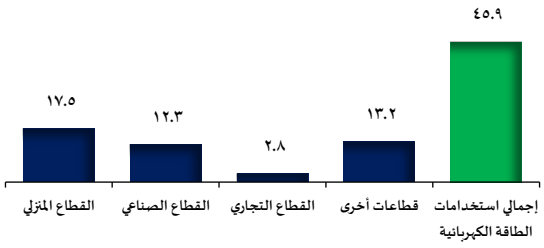

المصدر: الشركة القابضة لكهرباء مصر.

وبالإضافة إلى ما سبق، سجّلت أنشطة الوساطة الماليّة، والخدمات الاجتماعيّة، والحكومة العامة، وتجارة الجُملة والتجزئة مُعدّلات نمو مُوجبة بلغت ١٠,٨٪، ٤,٩٪، ٤٪، و٣,١٪ على التوالي.

ومن ناحية أخرى، حقّقت قطاعات أخرى مُعدّلات نمو سالبة خلال الرُبع الرابع من العام المالي ٢٠٢٥/٢٤، ومن هذه الأنشطة نشاط قناة السويس الذي انكمش بنسبة ٥,٥٪، إلا أن وتيرة التراجُع كانت أقل حِدّة مُقارنة بالفترات السابقة، ويُعزى ذلك بصورة رئيسة إلى تأثير سنة الأساس. وجاء التراجُع نتيجة لاستمرار التوتّرات الجيوسياسيّة في منطقة البحر الأحمر التي أثّرت بالسلب على عدد السُفُن المارة بالقناة. وفي هذا السياق، ظلّت إيرادات القناة عند مُستوى ٩٧٦ مليون دولار في الرُبع الحالي على غِرار الرُبع المُناظِر من العام السابق (٩٧٨ مليون دولار).

وبالنسبة لحمولة السُفُن المارة عبر القناة، فقد تراجعت خلال الرُبع الرابع بنسبة ٥,٥٪ حيث وصلت إلى ١٢٢,٥ مليون طن مُقارنة بحوالي ١٢٩,٦ مليون طن في الرُبع المُقابل من العام المالي السابق.

وكذلك استمر ناتج قطاع **الاستخراجات** في التناقُص حيث انكمش بنسبة ٧,٤٪ نتيجة لانكماش نشاطي البترول والغاز الطبيعي خلال الرُبع الرابع من عام ٢٠٢٥/٢٤، فقد تراجُع نشاط البترول بنسبة ٦,٥٪، كما انكمش نشاط الغاز الطبيعي بنحو ١٧,٥٪. حيث تراجع الإنتاج المحلي من الزيت الخام والمُتكثّفات والبوتاجاز إلى نحو ٦,٦ مليون طن خلال هذا الرُبع مُقارنة بـ ٧ مليون طن، خلال الرُبع المُقابل من العام السابق بمُعدّل انخفاض ٦,٥٪. وقد تراجع أيضًا الإنتاج المحلي من الغاز الطبيعي إلى حوالي ٧,٩ مليون طن خلال الرُبع مُقارنة بـ ٩,٥ مليون طن خلال الرُبع المُناظِر من عام ٢٠٢٤/٢٣ بمُعدّل انخفاض ١٧,٥٪. وعلى الرغم من استمرار انكماش قطاع الاستخراجات إلا أن مُعدّل الانخفاض قد انحصر خلال الرُبع الحالي مُقارنة بنحو -١٠,٤٪ خلال الرُبع الثالث من عام ٢٠٢٥/٢٤، ويرجع ذلك إلى تكثيف أعمال التنمية التي جرى تنفيذها في حقول الغاز الطبيعي بالبحر المُتوسط وخليج السويس وغيرها من مكامن الغاز المصريّة، بجانب الاعتماد على برامج حقن جديدة للآبار وإدارة للخزّانات، وتعظيم الإنتاج المُستهدف من الحقول الجديدة.

الناتج المحلي الإجمالي وفقًا لمكونات الإنفاق

ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بشكل ملحوظ ليبلغ ٢,١٦ تريليون جنيه في الربع الرابع من ٢٠٢٤/٢٠٢٥(شكل ١٢)

شكل12: مكونات الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للربع الرابع (تريليون جنيه)

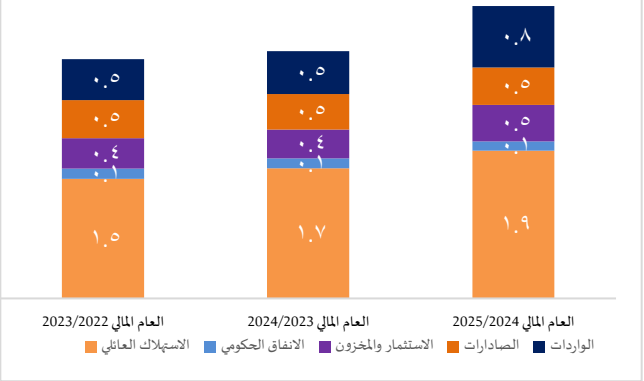

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

وعلى جانب آخر، هناك تحسن واضح في مساهمة الاستثمار والمخزون، حيث انتقلت مساهمته من مساهمة سلبية قدرها -٠,٩٤ نقطة في الربع الرابع ٢٠٢٣/٢٠٢٤ إلى مساهمة موجبة بلغت ٤,٧٤ نقطة مئوية في الربع الرابع للعام ٢٠٢٤/٢٠٢٥.

شكل 13: المساهمة في نمو الناتج (نقطة مئوية) خلال الربع الرابع 2025/2024

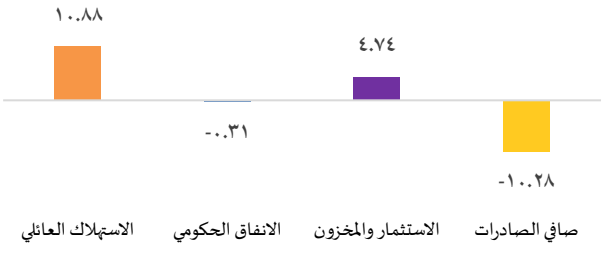

هذا التحول يعد مؤشرًا مهمًا على بداية استعادة الثقة الاستثمارية ودور التكوين الرأسمالي في دعم النمو، وهو ما يمثل تغيرًا جوهريًا مقارنة بالعام السابق. وذلك على الرغم من استمرار صافي الصادرات في تحقيق مساهمة سالبة بلغت -١٠,٢٨ نقطة مئوية في الربع الرابع للعام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ (الشكل ١٣).

وعلى المستوى السنوي، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ ليسجل نحو ٨,٧ تريليون جنيه مقابل ٨,٣ تريليون في العام السابق٢٠٢٣/٢٠٢٤ (شكل ١٤).

شكل 14: مكونات الناتج المحلي بالأسعار الثابتة العام المالي (تريليون جنيه)

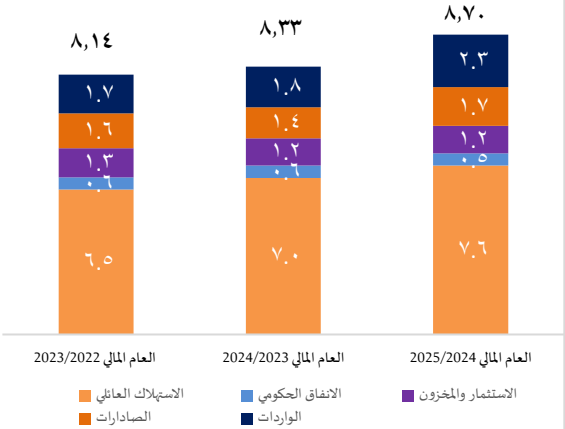

وقد أشارت بيانات الناتج المحلي إلى أن بيانات الاستثمارات المنفذة بالأسعار الثابتة (الشكل ١٥) ارتفعت بشكل تدريجي من نحو ١,٢١٣ تريليون في ٢٠٢٣/٢٠٢٤، إلى حوالي ١,٢٣٠ تريليون جنيه في ٢٠٢٤/٢٠٢٥.

ورغم أن القيمة الكلية تبدو شبه مستقرة، إلا أن هيكل الاستثمارات شهد تغيرًا مهمًا؛ حيث انخفض الاستثمار العام من نحو ٦٢٧,٥ مليار جنيه في ٢٠٢٣/٢٠٢٤ إلى ٥٢٦,٦ مليار جنيه في ٢٠٢٤/٢٠٢٥، بينما زاد الاستثمار

الخاص من ٤٧٤,٧ مليار إلى ٥٩٠,٧ مليار جنيه، ما يعكس دورًا متزايدًا للقطاع الخاص في النشاط الاستثماري خلال العام الأخير.

ويتضح من خلال نسب توزيع الاستثمارات (%)، أن الاستثمار العام ظل مكوّنًا أساسيًا، مستحوذًا على أكثر من ٥٠٪ من إجمالي الاستثمارات والمخزون في أغلب السنوات، لكنه تراجع في ٢٠٢٤/٢٠٢٥ إلى نحو ٤٣,٣٪ فقط. في حين ارتفعت مساهمة الاستثمار الخاص إلى ما يقارب ٤٧,٥٪، وهو أعلى مستوى له خلال السنوات الخمس الأخيرة. يعكس هذا التحول أن الاستثمارات تم إعادة توزيعها بشكل يفسح مجالًا أوسع للقطاع الخاص (شكل ١٦).

ويعكس هذا التراجع في الاستثمارات العامة توجه الدولة نحو حوكمة الاستثمارات العامة وترشيدها، مع التركيز على المشروعات ذات الأولوية، مقابل تعزيز دور القطاع الخاص وتحفيزه لقيادة النشاط الاستثماري. ويأتي هذا التوجه في إطار السياسات الإصلاحية التي تستهدف تخفيف العبء عن الموازنة العامة وتوسيع قاعدة المشاركة الاقتصادية. ويُعد إفساح المجال أمام القطاع الخاص خطوة إيجابية لزيادة الكفاءة وتعزيز القدرة التنافسية، ما يسهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي بصورة أكثر استدامة.

شكل 15: الاستثمارات المنفذة بالأسعار الثابتة (مليار جنيه)

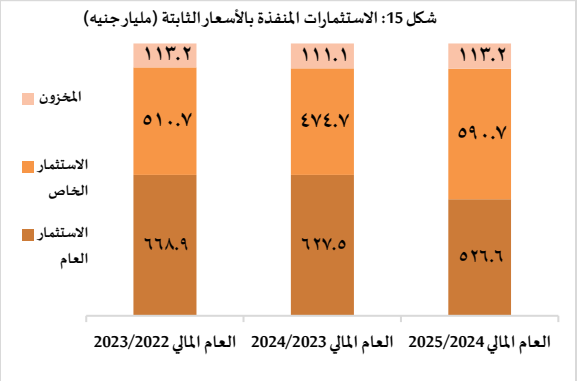

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

شكل 16: الاستثمارات المنفذة (%)

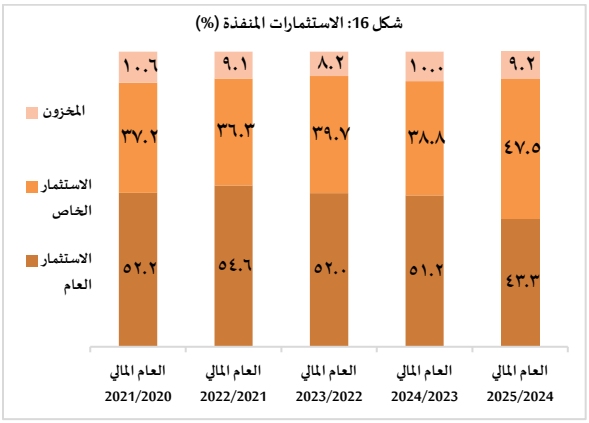

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

تزامن هذا النمو مع تعافي معدل النمو الحقيقي للائتمان المحلي الموجّه إلى قطاع الأعمال الخاص . ففي عام ٢٠٢٥، أظهر معدل النمو زخماً أقوى، حيث شهد قفزة حادة في فبراير بلغت ١٩,٩٪ مع تراجع معدل التضخم السنوي بنحو ١٠ نقاط مئوية، قبل أن يتباطأ إلى نحو ٧,٠٣٪ في يونيو، مقارنةً بـ ٢,٢٤٪ في يونيو ٢٠٢٤. ومن المتوقع أن يشهد الائتمان الموجّه إلى القطاع الخاص تسارعاً خلال عام ٢٠٢٥، مدعوماً بدورة التيسير النقدي الجارية، والتي يُرتقب أن تُحسّن تدريجياً من أوضاع التمويل وتُحفّز الاستثمار الخاص. والجدير بالذكر أنّه في فبراير ٢٠٢٥، وُجِّهت ٤٣,٢٢٪ من التسهيلات الائتمانية المقدَّمة للقطاع

الخاص إلى القطاع الصناعي، بما يعكس توجّه السياسات الحكومية نحو دعم القطاع القابل للتصدير (شكل ١٧).

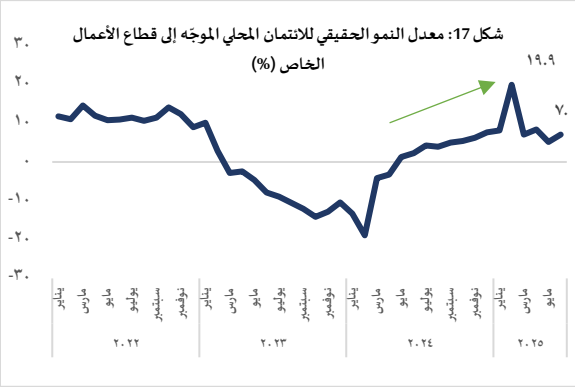

المصدر: حسابات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بناء على بيانات البنك المركزي المصري

تشير بيانات التجارة الخارجية خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ إلى الأداء القوي والمتواصل للصادرات، حيث ارتفعت صادرات السلع والخدمات بالأسعار الثابتة من نحو ١,٤ تريليون جنيه في ٢٠٢٤/٢٠٢٣ إلى ١,٧ تريليون جنيه، محققة معدل نمو بلغ ٢٣,٧٪. وفي المقابل، سجلت الواردات زيادة إلى ٢,٣ تريليون جنيه بمعدل نمو أسرع بلغ ٢٩,٢٪.

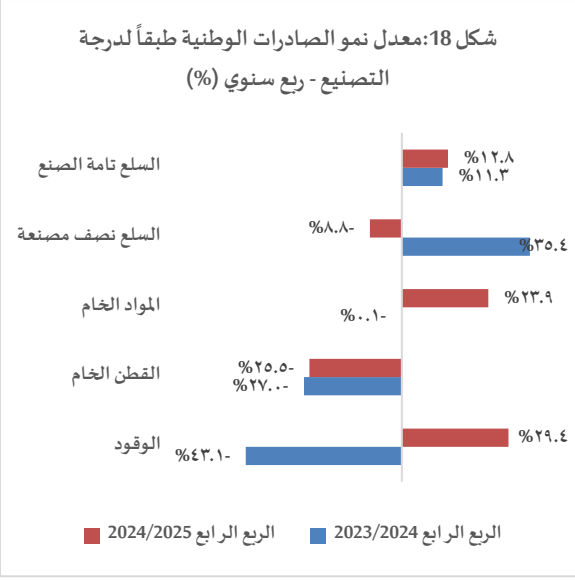

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

وبالنظر في هيكل الصادرات للربع الرابع من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤، يتضح أن السلع تامة الصنع هي المحرّك الرئيسي لنمو الصادرات حيث تمثل ما يقارب ٥٤,٥٪ من إجمالي الصادرات السلعية، وقد سجلت الصادرات تامة الصنع نموًا ملحوظًا محققة نحو ١٢,٨٪، مدفوعة بزيادة قوية في الأدوية والمحضرات الصيدلية التي نمت بمعدل (٢٤,٣٪)، وقضبان وأسلاك وحديد (٤١,٣٪)، والعجائن والمحضرات الغذائية (٣١,١٪) والملابس الجاهزة (٢٩,٢٪).

كما أسهمت مجموعة الوقود والتي تمثل نحو ١٠,٣٪ من إجمالي الصادرات في دفع الصادرات بعد صعودها بمعدل نمو بلغ ٢٩,٤٪ بفضل قفزة منتجات البترول بمعدل ٤٦,٥٪ مع تحسّن طفيف في البترول الخام (١,١٪) رغم تراجع الغاز الطبيعي والمسال (-٢١,٦٪).

وعلى مستوى المواد الخام التي تمثل حوالي ١٣,٣٪ من إجمالي الصادرات، ظهر تحسّن ملموس بزيادة قدرها ٢٣,٩٪ مدفوعًا بزيادات في البقول الجافة (٢٨,٩٪) وبعض البنود الزراعية، وذلك على الرغم من انخفاض نمو صادرات القطن الخام (-٢٥,٥٪)، والسلع نصف المصنّعة (-٨,٨٢٪).

أما عن جانب الواردات للربع الرابع من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤، يتضح أن مجموعة السلع الوسيطة تستحوذ على النصيب الأكبر من إجمالي الواردات بنسبة تقارب ٣٤,٥٪، وقد سجلت نموًا قويًا بمعدل ٥٥,٣٪ مقارنةً بالفترة المناظرة من العام السابق، مدفوعة بارتفاع واردات أجزاء السيارات بمعدل ٣٩,٤٪، والنحاس ومصنوعاته (١٤,٥٪)، والخشب ومصنوعاته (٤,٤٪). كما

حققت مجموعة الوقود التي تمثل نحو ٢٠,٥٪ من إجمالي الواردات، معدل نمو ٢٧٪. وجاءت هذه الزيادة بشكل خاص من ارتفاع واردات منتجات البترول الخام التي نمت بوتيرة ملحوظة وحققت معدل نمو بلغ (١٥٨,٣٪)، كما ارتفعت واردات الغاز الطبيعي لتسجل معدل نمو ٧٥,٥٪.

وعلى جانب السلع الاستهلاكية، مثلت مجموعة السلع الاستهلاكية غير المعمرة حوالي ١٦,٣٪ من الإجمالي، بمعدل نمو ١٢,٦٪، مدفوعة بارتفاع واردات الزيوت (٢٤,١٪) واللحوم (٢٠,٧٪). أما واردات السلع الاستهلاكية المعمرة فاستحوذت على ٤,٥٪ فقط من الإجمالي، مع نمو بلغ ١٣,٩٪، وتركزت الزيادة في واردات السيارات بمعدل نمو ٢٦,٨٪. وبعض الأجهزة الكهربائية.

وعلى النقيض، تكشف بيانات الواردات عن انخفاض ملحوظ في بعض البنود خلال الربع الرابع من ٢٠٢٤/٢٠٢٥ مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، وهو تطور يمكن النظر إليه كعامل إيجابي على الميزان التجاري. فقد تراجعت واردات المواد الخام بنسبة -٢١٪، ويعود ذلك بصورة أساسية إلى انخفاض واردات القمح بمعدل (-٤٦,٩٪) وفول الصويا (-١٧,٩٪). كما انخفضت واردات السلع الاستثمارية بنسبة -٨,٣٪ مقارنةً بذات الربع العام السابق، مدفوعة بتراجع واردات المحركات والمولدات الكهربائية (-٢٧,٤٪). ويُعتبر هذا التطور إيجابيًا حيث يقلل من الضغوط على فاتورة الواردات الإجمالية.

ختامًا، على الرغم من حالة عدم اليقين العالميّة، والتوتّرات الجيوسياسيّة التي شهِدتها المنطقة خلال الفترة الماضية، فقد تجاوز مُعدّل النمو السنوي للعام المالي توقّعات المُؤسّسات الدوليّة. وقد جاء هذا الأداء القوي مدعومًا بالجهود الحالية في تنفيذ الإصلاحات الهيكليّة، لتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي، وتحفيز دور القطاع الخاص في دفع عجلة الانتاج، إلى جانب ضبط أوضاع الماليّة العامة، والاستمرار في خفض مُستويات الدين وتكاليف الخدمات المُرتبطة به بما ينعكس على تحقيق نمو مُستدام ويدعم مُناخ الاستثمار.

جدول (١) مُعدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي

%

الانشطة الاقتصاديّة	الرُبع الرابع ٢٥/٢٤	العام المالي ٢٥/٢٤
الزراعة والغابات والصيد	٢,١٧	٢,٧٦
الاستخراجات:	-٧,٤٣	-٨,٩٥
أ) بترول	-٦,٥	-٧,٥
ب) الغاز	-١٧,٤٨	-١٩,١٤
ج) استخراجات أخرى	٣,٦٦	٣,٣٧
الصناعات التحويليّة:	١٥,٢٢	١١,٢٠
أ) تكرير البترول	-٥,٦٢	-١,٩٣
ب) تحويليّة أخرى	١٨,٨١	١٤,٦٨
الكهرباء	٤,٠٠	٥,٣٠
المياه والصرف وإعادة التدوير	١,٢١	١,٦٩
تشييد وبناء	٣,١٧	٤,٠٨
النقل والتخزين	١,٧٢	٧,٠١
الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	١٤,٦٤	١٣,٧٦
المعلومات	٣,٨٠	٣,٨٠
قناة السويس	-٥,٤٨	-٥٢,٠٤
تجارة الجملة والتجزئة	٣,١١	٣,٦٦
البنوك	١٠,٨٠	١٢,١٦
التأمينات الاجتماعيّة والتامين	٦,٤٠	٥,٥٨
المطاعم والفنادق	١٩,٣١	١٧,٢٦
الانشطة العقارية وخدمات الاعمال	١,٩٤	٢,٤٥
ا-الملكية العقارية	١,٥٣	١,٨٩
ب - خدمات الاعمال	٢,٦٣	٣,٥٨
الحكومة العامة	٣,٩٨	٤,٠٧
الخدمات الاجتماعيّة	٤,٩٠	٤,٦٨
أ- التعليم	٥,٩٤	٥,١٢
ب- الصحة	٤,٤١	٤,٤٥
ج- الخدمات الأخرى	٤,٣٢	٤,٤٣
الإجمالي العـــام (بتكلفة عوامل الإنتاج)	٤,٩٩	٤,٣٧

جدول (٢) الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج (بالأسعار الجارية)

بالمليون جنيه

الانشطة الاقتصادية	الربع الرابع ٢٥/٢٤	العام المالي ٢٥/٢٤
الزراعة والغابات والصيد	٦١٦,٢٣٥,٣	٣,٠٠١,٨٨٩,٨
الاستخراجات:	٢٧٤,٦٨٤,٣	١,٠٨٢,٦١١,٩
أ) بترول	١٢٥,١٥١,٧	٤٦٨,٩٧٥,٧
ب) الغاز	٥٩,٢٧٩,١	٢٧٨,٠٧٣,٧
ج) استخراجات أخرى	٩٠,٢٥٣,٥	٣٣٥,٥٦٢,٤
الصناعات التحويلية:	٥٧٦,٢١٠,٣	٢,٦٢٩,٥٥٤,٧
أ) تكرير البترول	٨٢,٦٧٤,١	٥٢١,٨٤٤,٤
ب) تحويلية أخرى	٤٩٣,٥٣٦,٣	٢,١٠٧,٧١٠,٣
الكهرباء	٦٥,٥٢٩,٨	٢٥٢,٥١٣,٢
المياه والصرف وإعادة التدوير	١٥,٥٩٨,١	٦٥,٦٥١,٠
تشييد وبناء	٤٤٠,٧٢٠,٢	١,٧٨٣,٦٥٢,٥
النقل والتخزين	٢٩٦,٨١٠,١	١,٠٢٥,٢١٤,٢
الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	٩٨,٧٥٣,١	٤٢٣,٢٤٣,٠
المعلومات	١٣,٢٨١,٣	٥٦,٢٨٣,٨
قناة السويس	٤٨,١٣٥,٨	١٧٣,٦٨٢,٦
تجارة الجملة والتجزئة	٥٤٢,٦٥٧,٢	٢,٣٨٢,٢٤٧,٣
البنوك	١٢٩,٢٩٢,٠	٦٠٣,٨٨٠,٥
التأمينات الاجتماعية والتامين	٣٠,٨٣٩,٩	١٠٨,٨٧٤,٠
المطاعم والفنادق	٢٣٦,٠٤٨,٧	٦٥١,١٧١,٦
الانشطة العقارية وخدمات الاعمال	٣٣٣,٧٣٧,١	١,٢٥٥,٧٢٠,٩
ا-الملكية العقارية	٢١٠,٣٦٨,٥	٨١٩,٤٧٢,٤
ب - خدمات الاعمال	١٢٣,٣٦٨,٦	٤٣٦,٢٤٨,٥
الحكومة العامة	٢٤٦,٥٥٢,٤	٨٦٢,٤٨٧,١
الخدمات الاجتماعية	٢٦٩,٩٠٤,٨	١,٠٣٨,٠٩٠,٧
أ- التعليم	٧٨,٧٠٣,١	٢٩٩,٦٩٥,٢
ب- الصحة	١٢٢,٦٨٦,٠	٤٦٥,٩٣٤,٩
ج- الخدمات الأخرى	٦٨,٥١٥,٧	٢٧٢,٤٦٠,٥
الإجمالي العـــام (بتكلفة عوامل الإنتاج)	٤,٢٣٤,٩٩٠,٦	١٧,٣٩٦,٧٦٨,٨

جدول (٣) الناتج المحلي الإجمالي وفقًا لمكونات الإنفاق (بالأسعار الجارية)

(مليار جنيه)

المكون	الربع الرابع ٢٤/٢٥	العام المالي ٢٤/٢٥
الاستهلاك العائلي	٣٨٥٩,٤	١٦٧٤٧,٨
الاستهلاك الحكومي	٢٦٥,٨	٩٨٧,٦
الاستثماروالمخزون	١٠٢١,١	٢٥٢١,٨
الصادرات السلعية والخدمية	٩٣١,٨	٣٥٩٤,٥
الواردات السلعية والخدمية	١٦٨٩,٥	٥٧١٥,٥
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	٤٣٨٨,٦	١٨١٣٦,٣

جدول (٤) الناتج المحلي الإجمالي وفقًا لمكونات الإنفاق (بالأسعار الثابتة)

(مليار جنيه)

المكون	الربع الرابع ٢٤/٢٥	العام المالي ٢٤/٢٥
الاستهلاك العائلي	١٨٧٩,٠	٧٥٥٢,٦
الاستهلاك الحكومي	١١٨,٨	٥٤٤,٥
الاستثماروالمخزون	٤٦٤,١	١٢٣٠,٤
الصادرات السلعية والخدمية	٤٧٦,٥	١٧١٨,٣
الواردات السلعية والخدمية	٧٨٢,٢	٢٣٤٧,٣
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	٢١٥٦,٣	٨٦٩٨,٦
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	٥٪	٤,٤٪